

"تداعيات إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب العدوان على غزة"

إعداد الباحث:

فايز محمد حجازي

¹ طالب دكتوراة في قسم الحقوق، كلية الحقوق، الجامعة الإسلامية في لبنان، بيروت، لبنان.



<https://doi.org/10.36571/ajsp824>

الملخص:

يتناول هذا البحث دور المحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية دولية دائمة أنشئت بموجب نظام روما الأساسي لمحاكمة الجرائم الدولية الكبرى مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. يُركز البحث على تصاعد العمليات العسكرية للكيان الصهيوني على غزة في عام 2023، وما نتج عنها من تداعيات قانونية وسياسية.

يشير البحث إلى أهمية توثيق الانتهاكات القانونية التي ارتكبتها الكيان الصهيوني، مع تسليط الضوء على الجهود الرامية لإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الدولية. ومن بين أهداف البحث تحليل الأسس القانونية لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقييم العمليات العسكرية على غزة في سياق القانون الدولي الإنساني، ودراسة التأثيرات السياسية والقانونية لهذه الإحالة.

يُركز البحث على إشكالية محورية: هل ستساهم إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية، أم أن العقوبات السياسية والقانونية ستُعيق تحقيق أهدافها؟

يتناول البحث عدة محاور رئيسية. أولاً، الأساس القانوني للإحالة، بما في ذلك اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضايا الفلسطينية والتحديات القانونية مثل وضع فلسطين كدولة عضو. ثانياً، تأطير العمليات العسكرية قانونياً، مع التركيز على تعريف جرائم الحرب في القانون الدولي وتوثيق استهداف المدنيين والبنية التحتية ومقارنتها بسوابق قضائية مشابهة. ثالثاً، التأثيرات السياسية والقانونية للإحالة، حيث يناقش تأثير الإحالة على العلاقات الدولية ودور المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة والسلام، وتدابير الإحالة على النزاع الفلسطيني-الصهيوني.

في الخاتمة، يؤكد البحث على أهمية تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة المسؤولين عن الجرائم، مع ضرورة دعم الشفافية الدولية والتعاون لتحقيق العدالة. يقدم البحث توصيات لتعزيز العدالة الدولية في النزاعات المسلحة، منها تعزيز الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وضمان الشفافية والمساءلة في التحقيقات، ودعم المجتمع الدولي لتنفيذ قرارات المحكمة، وتطوير آليات العدالة الانتقالية والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: المحكمة الجنائية الدولية، القانون الدولي الإنساني، جرائم الحرب، النزاع الفلسطيني-الصهيوني، العدالة الدولية

المقدمة:

المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية دولية دائمة أنشئت بموجب نظام روما الأساسي الذي اعتمد في عام 1998، وبدأت عملها فعلياً في عام 2002. تختص المحكمة بمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب أشد الجرائم خطورة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتشمل جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجريمة العدوان. تعمل المحكمة كهيئة مستقلة عن الأمم المتحدة، لكنها تحتفظ بعلاقات وثيقة معها خاصة من خلال مجلس الأمن الذي يملك صلاحية إحالة القضايا إليها.

تمتلك المحكمة الجنائية الدولية اختصاصاً زمنياً يقتصر على الجرائم المرتكبة بعد دخول نظام روما الأساسي حيز التنفيذ في الأول من يوليو 2002. من حيث النطاق المكاني، تمتد صلاحياتها إلى الجرائم المرتكبة على أراضي الدول الأطراف في نظام روما أو التي يرتكبها مواطنوها. كما يمكن لمجلس الأمن أن يحيل إليها قضايا من دول غير أطراف. وفيما يتعلق بالاختصاص الشخصي، تحاكم المحكمة الأفراد فقط، وليس الدول أو الكيانات الأخرى، بغض النظر عن مناصبهم أو صفاتهم الرسمية، مما يعكس التزامها بمبدأ المساواة أمام القانون الدولي.

يتم تحريك القضايا أمام المحكمة بثلاث طرق: عبر إحالة من دولة طرف في نظام روما الأساسي، أو إحالة من مجلس الأمن، أو بمبادرة من المدعي العام للمحكمة بناءً على تحقيقات أولية. المحكمة الجنائية الدولية ليست بديلاً عن القضاء الوطني بل تكمله، إذ تتدخل فقط عندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في محاكمة الجرائم الدولية الكبرى. تعمل المحكمة على تعزيز العدالة الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب، مما يجعلها إحدى الأدوات الرئيسية لحماية حقوق الإنسان وضمان سيادة القانون على المستوى الدولي.

في عام 2023، تصاعدت العمليات العسكرية للعدو الصهيوني على قطاع غزة بشكل غير مسبوق، عقب عملية “طوفان الأقصى” التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر. هذه العملية المفاجئة شملت اختراقات واسعة للحدود الجنوبية من قبل الكيان الصهيوني واحتجاز رهائن، ما دفع الكيان الصهيوني إلى رد عسكري عنيف استهدف القطاع بشكل شامل. إن العمليات الصهيونية تركزت على ضرب البنية التحتية واستهداف مناطق سكنية ومدنية، ما أدى إلى مقتل الآلاف، معظمهم من المدنيين، وتهجير أعداد كبيرة من السكان داخل القطاع المحاصر.

هجوم الصهاينة تضمن حصاراً شاملاً أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مع منع دخول المساعدات الأساسية كالغذاء والدواء والوقود. تم وصف هذه الحملة بأنها إحدى أشد الهجمات تدميراً على غزة، مع اتهامات الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم حرب نظراً لاستهداف الأعيان المدنية والمرافق الحيوية، مثل المستشفيات والمدارس، في انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني.

هذه الأحداث أثارت جدلاً قانونياً وسياسياً حول مدى قانونية العمليات العسكرية، ودورها في تفاقم الصراع المستمر بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على التحديات القانونية والسياسية المتعلقة بإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في ظل تصاعد العمليات العسكرية على غزة عام 2023. هذا الملف يحمل تداعيات دولية وإقليمية كبرى، حيث يمس مبادئ العدالة الدولية وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن توثيق الجرائم والانتهاكات يعزز الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب، ما يمثل خطوة مهمة نحو تحقيق العدالة للضحايا ومساءلة المسؤولين عن الجرائم.

من خلال ما تقدم تتجلى أهمية البحث في الآتي:

1. التأكيد على توثيق الانتهاكات القانونية التي ارتكبتها الكيان الصهيوني لضمان المحاسبة.
2. تسليط الضوء على الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الدولية.
3. استكشاف الأبعاد القانونية والسياسية لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، مع تقديم تحليل شامل لتأثيراتها على النزاع الفلسطيني-الصهيوني والقانون الدولي.

من بين أهداف البحث تحليل الأسس القانونية لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتقييم العمليات العسكرية على غزة في سياق القانون الدولي الإنساني، ودراسة التأثيرات السياسية والقانونية لهذه الإحالة.

يدور البحث حول إشكالية محورية: هل ستساهم إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة الدولية، أم أن العقوبات السياسية والقانونية ستُعيق تحقيق أهدافها؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق فهم معمق للأساس القانوني لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك اختصاص المحكمة والتحديات المرتبطة به. كما يهدف إلى تحليل العمليات العسكرية على غزة في سياق القانون الدولي الإنساني، وتقييم مدى مطابقة تلك العمليات لتعريف جرائم الحرب. أخيراً، يتناول البحث الآثار السياسية والقانونية لهذه الإحالة على النزاع الفلسطيني-الصهيوني وعلى النظام الدولي ككل.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل حول مدى إمكانية نجاح إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، وما إذا كانت هذه الخطوة ستسهم في تحقيق العدالة الدولية، أم أنها ستواجه عقبات سياسية وقانونية تعيق تحقيق أهدافها. كما يثير البحث تساؤلات حول تداعيات الإحالة على العلاقات الدولية، وموقف الدول الكبرى، ومدى تأثيرها على مسار الصراع الفلسطيني-الصهيوني.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في دراسة مدى إمكانية إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب العمليات العسكرية التي استهدفت قطاع غزة عام 2023، وتحليل التحديات القانونية والسياسية التي تواجه هذه الإحالة. يثير البحث تساؤلات حول اختصاص المحكمة في القضية الفلسطينية، ومدى تأثير الضغوط الدولية والتنسيب على تحقيق العدالة. كما يتناول البحث انعكاسات هذه الإحالة على النزاع الفلسطيني-الصهيوني، ودورها في تعزيز المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية وسط تعقيدات المشهد السياسي الإقليمي والدولي.

تتجلى مشكلة البحث في التساؤل في ما مدى إمكانية إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، وما هي التحديات القانونية والسياسية التي تواجه هذه الإحالة وتأثيرها على النزاع الفلسطيني-الصهيوني والمجتمع الدولي؟

أما التساؤلات الفرعية المرتبطة بمشكلة البحث تدور حول:

1. ما هي الأسس القانونية التي تستند إليها إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية؟

2. ما هي التحديات القانونية والسياسية التي قد تعيق هذه الإحالة؟

3. كيف تؤثر هذه الإحالة على النزاع الفلسطيني-الصهيوني؟

4. ما انعكاسات هذه الإحالة على العلاقات الدولية والنظام القانوني الدولي؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى تحليل مدى إمكانية إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، من خلال دراسة الأساس القانوني لهذه الإحالة، بما يشمل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية والقوانين ذات الصلة. كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات السياسية والقانونية المرتبطة بهذه القضية، مع التركيز على تأثير هذه الإحالة على النزاع الفلسطيني-الصهيوني والعلاقات الدولية. إضافة إلى ذلك، يهدف البحث إلى تقييم دور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز العدالة الدولية، وتحديد السبل التي يمكن من خلالها محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في غزة.

فرضيات البحث:

- يقوم البحث على مجموعة من الفرضيات التي تساعد في توجيه الدراسة وتحليل القضية، وهي كما يلي:
1- المحكمة الجنائية الدولية تمتلك اختصاصاً قانونياً للنظر في الجرائم المرتكبة في قطاع غزة، بناءً على انضمام فلسطين كدولة عضو في نظام روما الأساسي.
- 2- الضغوط السياسية والتدخلات الدولية من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة، قد تعيق إجراءات المحكمة الجنائية الدولية ضد الكيان الصهيوني.
- 3- إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تسهم في تعزيز المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية، لكنها قد تزيد من تعقيد النزاع وتصعيد التوترات السياسية في المنطقة.
- 4- إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً على العلاقات الدولية، بما يعكس قدرة المحكمة على التعامل مع القضايا الحساسة بشكل محايد.
- 5- المحكمة الجنائية الدولية قادرة على توجيه اتهامات قانونية واضحة تعزز من تحقيق العدالة الدولية إذا ما تجاوزت العقبات السياسية والقانونية.

حدود البحث:

1. الحدود الزمنية:
يركز البحث على الأحداث التي وقعت في عام 2023، بما في ذلك العمليات العسكرية التي نفذها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، إلى جانب الإجراءات القانونية المرتبطة بها حتى تاريخ الدراسة.
2. الحدود الموضوعية:
يتناول البحث قضية إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، ويركز على الجوانب القانونية والسياسية المرتبطة بهذه الإحالة، بما يشمل اختصاص المحكمة، تعريف الجرائم المرتكبة وفق القانون الدولي، والتحديات التي تواجه العملية.

3. الحدود المكانية:

يقتصر البحث على الجرائم والانتهاكات التي حدثت في الأراضي الفلسطينية، وتحديدًا قطاع غزة، باعتباره موقع العمليات العسكرية التي أثارت الجدل القانوني والسياسي.

4. الحدود القانونية:

يركز البحث على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وفقًا لنظام روما الأساسي، ويستعرض مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني على النزاع الفلسطيني-الصهيوني، مع تسليط الضوء على القوانين ذات الصلة.

5. الحدود السياسية:

يتناول البحث تأثير الضغوط السياسية الدولية، ومواقف الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، على مسار الإحالة ومدى تأثيرها على العدالة الدولية.

المبحث الأول: الأساس القانوني للإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية

يشكل المبحث الأول من هذا البحث الأساس القانوني لتحليل إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في سياق العمليات العسكرية التي شهدتها قطاع غزة في عام 2023. يهدف هذا المبحث إلى دراسة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النظر بالقضايا المتعلقة بالأراضي الفلسطينية، مع التركيز على الوضع القانوني لفلسطين كدولة عضو في المحكمة، والتحديات القانونية والسياسية التي تواجه هذه الإحالة.

إنّ فهم الأساس القانوني لهذه الإحالة يتطلب تحليلًا شاملاً للولاية القضائية للمحكمة الدولية، ومدى انطباقها على الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية. كما يتناول التحديات التي تطرحها الأطراف المعارضة على اختصاص المحكمة، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني وحلفاؤها، والتي تتعلق بشرعية ولاية المحكمة في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، يسلط الضوء على تأطير العمليات العسكرية وفق القانون الدولي الإنساني، مع التركيز على مفهوم جرائم الحرب وانتهاك حقوق المدنيين، بهدف توثيق هذه الجرائم وتحليلها في ضوء المعايير القانونية الدولية.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم خلفية ضرورية لفهم الديناميات القانونية التي تشكل جوهر هذه القضية، مع إبراز الجوانب التي تجعل من هذه الإحالة خطوة ذات أهمية قانونية وسياسية كبيرة على الصعيد الدولي.

المطلب الأول: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضية الفلسطينية

يشكل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضية الفلسطينية نقطة محورية لفهم الإطار القانوني الذي يسمح بالنظر في الجرائم المرتكبة خلال العمليات العسكرية في غزة. يعتمد هذا الاختصاص على مدى انطباق ولاية المحكمة على الأراضي الفلسطينية، خاصة في ظل التعقيدات الناتجة عن الوضع القانوني للأراضي المحتلة، ومكانة فلسطين كعضو في نظام روما الأساسي¹.

¹ الشنطي، وسيم جابر: فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية، أسئلة واجوبة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، 2017، ص2.

على الرغم من انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية كدولة عضو منذ عام 2015، لا يزال الجدل مستمرًا حول شرعية الولاية القضائية للمحكمة على الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية. ويرتبط هذا الجدل بعدم اعتراف بعض الدول، بما فيها الصهاينة، بدولة فلسطين وسيادتها. يتطلب هذا المطالب دراسة تفصيلية للوضع القانوني للأراضي الفلسطينية في ضوء القانون الدولي، ومراجعة موقف المحكمة من قبول القضايا المتعلقة بفلسطين، بما في ذلك التحقيقات السابقة.

كما يركز المطالب على التحديات القانونية والسياسية التي تواجه إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة، ومنها الاعتراضات المقدمة من الكيان الصهيوني وداعميه الدوليين على أساس الولاية القضائية. يتم تناول هذه التحديات لفهم المعوقات التي قد تؤثر على إمكانية المحكمة في محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، بما يعكس تعقيد التداخل بين القانون والسياسة في هذه القضية.

الفرع الأول: أساس الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية في الأراضي الفلسطينية

يتعلق أساس الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية على الأراضي الفلسطينية بتحليل الوضع القانوني لهذه الأراضي في ضوء القانون الدولي. تعتبر الأراضي الفلسطينية، بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، أراضي محتلة وفقًا لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما يمنحها وضعًا خاصًا يمكن أن يكون موضوعًا للولاية القضائية الدولية.

انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام 2015 كدولة عضو أثار نقاشًا واسعًا حول مدى انطباق الولاية القضائية للمحكمة على الجرائم المرتكبة داخل هذه الأراضي. القرار الذي اتخذته المحكمة في عام 2021، والذي أكد ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية، يعكس اعتراف المحكمة بحق فلسطين في إحالة القضايا المتعلقة بالجرائم الدولية، على الرغم من التحديات التي تواجه هذا الموقف.

يهدف هذا الفرع إلى استعراض الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية في إطار القانون الدولي، بالإضافة إلى تحليل موقف المحكمة الجنائية الدولية من قبول القضايا الفلسطينية، مع تسليط الضوء على الجوانب القانونية والسياسية التي تؤثر على هذه القضايا².

أولاً: الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية

الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية هو محور أساسي لفهم النزاع الصهيوني - الفلسطيني وتبعاته القانونية. تُعد الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة أراضي محتلة منذ عام 1967، بناءً على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. احتلال الصهاينة لهذه الأراضي تم تأكيده في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، أبرزها قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 الذي دعا إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي التي احتلتها خلال حرب يونيو. كما عززت الأمم المتحدة هذا الموقف بقرار الجمعية العامة رقم 19/67 لعام 2012، الذي منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو، مما أكد شرعيتها على الساحة الدولية دون الاعتراف الكامل بسيادتها.

² ورقة قدمتها مؤسسة الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى مكتب المدعي العام، تحت عنوان " ورقة موقف حول نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على الوضع في فلسطين، 2013، متوفرة على الرابط التالي :

https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/images/stories/PDF-AR/Al-Haq_and_PCHR_Position_Paper.Arabic_Translation.pdf

القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، يُطبق على هذه الأراضي، حيث يحظر على السلطة القائمة بالاحتلال نقل سكانها إلى الأراضي المحتلة أو إجراء تغييرات جوهريّة على طبيعتها الديمغرافية والجغرافية. رغم ذلك، قام الكيان الصهيوني بتوسيع المستوطنات، وبناء الجدار الفاصل، وفرض قيود مشددة على حرية الحركة، مما يشكل انتهاكات صارخة للاتفاقيات الدولية. هذه الانتهاكات، التي وصفها المجتمع الدولي بأنها "غير قانونية"، تستمر في تقويض الأساس القانوني لحقوق الفلسطينيين وتزيد من تعقيد الوضع القانوني لهذه الأراضي.

إعلان دولة فلسطين عام 1988 واستمرار انضمامها إلى المعاهدات الدولية، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عزز من مكانتها القانونية. هذا الانضمام سمح لفلسطين باستخدام الآليات القانونية الدولية لتوثيق الجرائم المرتكبة على أراضيها وإحالة المسؤولين عنها إلى المحاكم الدولية. ومع ذلك، يبقى هذا الإطار القانوني معرضاً للتحدي من قبل الكيان الصهيوني والدول الداعمة له، التي ترفض الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة³.

التحديات التي تواجه الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية تعكس التداخل بين السياسة والقانون الدولي. الكيان الصهيوني يرفض تطبيق قرارات الأمم المتحدة، مدعية أن الأراضي ليست جزءاً من كيان سيادي مستقل. هذا الموقف يحظى بدعم بعض الدول الكبرى، مما يعوق تنفيذ القانون الدولي ويضعف فرص تحقيق العدالة. رغم ذلك، يظل الإطار القانوني للأراضي الفلسطينية أساساً رئيسياً لتفعيل دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم المرتكبة، حيث يمنح الفلسطينيين أداة قانونية تسعى لمساءلة الكيان الصهيوني أمام المحافل الدولية.

ثانياً: موقف المحكمة الجنائية الدولية من قبول القضايا المتعلقة بفلسطين.

موقف المحكمة الجنائية الدولية من قبول القضايا المتعلقة بفلسطين يعكس التحديات القانونية والسياسية المعقدة التي تواجه محكمة العدل الدولية عند التعامل مع القضايا التي تشمل الأراضي الفلسطينية. بعد انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في 2015، كان الوضع القانوني لفلسطين من حيث كونها دولة عضو في المحكمة موضع جدل طويل. الصهيونية التي لا تعترف بفلسطين كدولة ذات سيادة، رفضت بشكل قاطع أي محاولة من قبل المحكمة لإجراء تحقيقات في الأراضي الفلسطينية، معتبرة أن المحكمة ليس لديها الولاية القضائية على القضايا المتعلقة بالأراضي الفلسطينية.

ومع ذلك، في 2021، اتخذت المحكمة الجنائية الدولية قراراً مهماً بشأن اختصاصها على الأراضي الفلسطينية. فقد قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة أن المحكمة تتمتع بالولاية القضائية على الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بناءً على وضع هذه الأراضي كأراضي محتلة بموجب القانون الدولي. هذا القرار جاء بعد مراجعة متأنية للوقائع القانونية والتطورات السياسية، حيث أكدت المحكمة أن فلسطين تفي بالشروط القانونية للعضوية التي تمنحها الحق في تقديم القضايا أمام المحكمة⁴.

³ Shehab Ahmed A., Bin Marni Nurazmallail: The Legal Position of Occupied Palestinian Territories, Al-IRSYAD, Journal of Islamic & Contemporary Issues , Vol 3, No.1, June 2018, p36.

⁴ لونجاروف، الكسندر: حالة التحقيق " المحكمة الجنائية الدولية" و " الوضع في فلسطين"، The Washington Institute for Near East Policy ، 2021، متوفر على الرابط التالي : <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/halt-althqyg-almhkmt-aljnayyt-aldwlyt-w-alwd-fy-flstyn>

إلا أن هذا القرار لم يكن خاليًا من المعارضة، فقد قوبل بردود فعل شديدة من الصهاينة، التي اعتبرت القرار غير قانوني ونتاجًا عن تدخلات سياسية. كما رفضت بعض الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، القبول بولاية المحكمة على القضايا الفلسطينية، مشيرة إلى أن فلسطين ليست دولة معترفًا بها بشكل كامل. في المقابل، دعمت دول أخرى، خصوصًا الدول العربية والأوروبية، قرار المحكمة واعتبرت ذلك خطوة مهمة لتحقيق العدالة للفلسطينيين الذين يعانون من الانتهاكات المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك، رغم أن المحكمة فتحت تحقيقات في الجرائم المحتملة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه التحقيقات يواجه العديد من المعوقات، بما في ذلك عدم تعاون الكيان الصهيوني مع المحكمة ورفضها تسليم أي شخص ملحق من قبل المحكمة الجنائية الدولية. هذا الأمر يعكس التحديات المستمرة التي تواجه المحكمة في سياق النزاع الفلسطيني - الصهيوني.

الفرع الثاني: التحديات القانونية التي تواجه إحالة الكيان الصهيوني

إنَّ إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في قضية العمليات العسكرية على غزة تواجه العديد من التحديات القانونية، تتراوح بين القضايا السياسية المتعلقة بالاعتراف الدولي بفلسطين وبين اعتراضات الصهاينة ودول داعمة لها حول اختصاص المحكمة في القضايا المتعلقة بالأراضي الفلسطينية. في هذا السياق، يُعتبر الجدل حول وضع فلسطين كدولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية من أبرز القضايا القانونية التي تثيرها هذه الإحالات. على الرغم من أن فلسطين حصلت على صفة "دولة غير عضو" في الأمم المتحدة عام 2012، فإن وضعها في المحكمة الجنائية الدولية لا يزال موضع نقاش، حيث يختلف الرأي حول ما إذا كانت فلسطين تتمتع بالشرعية الكافية كمقدم للدعوات أمام المحكمة⁵.

من جهة أخرى، تواجه المحكمة الجنائية الدولية اعتراضات قوية من الكيان الصهيوني وبعض الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، التي ترفض صلاحية المحكمة على القضايا الفلسطينية، مدعية أن فلسطين ليست دولة ذات سيادة قانونية. هذه الاعتراضات تثير تساؤلات حول مدى تأثير القوى السياسية الدولية على استقلالية عمل المحكمة. في ظل هذه التحديات، يبقى تساؤل كبير حول قدرة المحكمة الجنائية الدولية على اتخاذ إجراءات فعالة ضد الكيان الصهيوني، خصوصًا في غياب التعاون الكامل من جانب الدولة المدعى عليها، وهو ما قد يعيق محاكمة الأفراد المتورطين في الجرائم المزعومة.

أولاً: جدل حول وضع فلسطين كدولة عضو في المحكمة

الجدل حول وضع فلسطين كدولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة. بعد انضمام فلسطين إلى المحكمة في 2015 بموجب اتفاقية روما الأساسية، تم الاعتراف بها كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، مما أثار العديد من التساؤلات حول مدى قدرتها على تقديم قضايا أمام المحكمة. بعض الدول، مثل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، رأت أن فلسطين ليست دولة ذات سيادة كاملة ولا تملك الحق في استخدام آليات المحكمة الجنائية الدولية ضد دولة

⁵ وتد، محمد: ما التداعيات القانونية لملاحقة قادة صهاينة دولياً؟، موقع الجزيرة نت، 2024، تاريخ الدخول 2024/10/1، متوفر على الرابط التالي:

<https://www.aljazeera.net/politics/2024/4/29/%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%87%D8%B0%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%87-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%AA>

أخرى. على الرغم من أن فلسطين تعتبر دولة تحت الاحتلال وفقاً للقانون الدولي، إلا أن ذلك لا يمنحها بالضرورة الشرعية الكاملة كدولة ذات سيادة بموجب المعايير الدولية المعترف بها.

واجهت المحكمة الجنائية الدولية نفسها هذه التساؤلات من خلال مراجعة قانونية، وفي عام 2019، قررت الدائرة التمهيدية للمحكمة أن فلسطين تمتلك الولاية القضائية على الأراضي المحتلة، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. هذا القرار اعتمد على موقف الأمم المتحدة الذي يعترف بفلسطين كدولة غير عضو ولها حقوق محدودة في المشاركة في المعاهدات الدولية. ومع ذلك، فإن رفض بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني لهذا القرار يُظهر أن المسألة ليست مجرد نقاش قانوني بل هي أيضاً مسألة سياسية تتعلق بتوازن القوى الدولية.

إضافة إلى ذلك، يعكس هذا الجدل الصراع المستمر حول الاعتراف بفلسطين كدولة ذات سيادة كاملة، وهو موضوع يظل مفتوحاً للتفسير والتأويل في القانون الدولي. في هذا السياق، يبقى السؤال المركزي هو ما إذا كانت المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها محكمة تأسست على أسس قانونية، قادرة على إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية في ظل هذه الانقسامات السياسية والقانونية بشأن الوضع الدولي لفلسطين.

ثانياً: اعتراضات الكيان الصهيوني والدول الداعمة له على اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

الكيان الصهيوني والدول الداعمة له تعارض بشدة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في القضايا المتعلقة بفلسطين. الكيان الصهيوني يعتبر أن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها صلاحية في القضية الفلسطينية لأنها لا تعترف بفلسطين كدولة ذات سيادة⁶. من منظور صهيوني، فإن فلسطين لا تقي بالمعايير القانونية الدولية لتكون طرفاً في معاهدات مثل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حيث يُشترط أن تكون الدولة المعنية عضواً في الأمم المتحدة أو أن تتمتع بوضع سيادي كامل. الكيان الصهيوني يرى أن محكمة الجنائية الدولية ليست الجهة المناسبة لمعالجة القضايا المتعلقة بالنزاع الفلسطيني - الصهيوني، وتعتبر أن هذه المسائل يجب أن يتم تسويتها من خلال مفاوضات سياسية وليس عبر الآليات القضائية الدولية.

الدول الداعمة للكيان الصهيوني، مثل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، يشارك الصهاينة نفس الموقف. الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، أعلنت صراحة أنها لن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيقات المتعلقة بفلسطين، معتبرة أن المحكمة تمارس "التسييس" ضد الكيان الصهيوني. الولايات المتحدة، إلى جانب دول أخرى، تدعي أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك صلاحية التحقيق في الجرائم المزعومة في الأراضي الفلسطينية لأنها تتعلق بصراع معقد بين دولتين، ولا تتعلق بجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. قد تقع تحت اختصاص المحكمة. علاوة على ذلك، ترى هذه الدول أن المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن تظل بعيدة عن النزاعات الإقليمية والسياسية المعقدة مثل النزاع الفلسطيني - الصهيوني، وأن تحال القضايا التي تتعلق بهذه النزاعات إلى منصات دبلوماسية.

هذه الاعتراضات أثرت بشكل كبير على قدرة المحكمة الجنائية الدولية في التعامل مع القضايا المتعلقة بفلسطين، رفض التعاون من قبل الكيان الصهيوني والدول الداعمة له، وخاصة في قضايا تتعلق بتحقيقات أو ملاحقات ضد مسؤولين صهاينة، يُعقد من قدرة المحكمة

⁶ البصري، عائشة: واقع المحكمة الجنائية الدولية وآفاق التحقيق في الجرائم المتعلقة بقضية فلسطين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2021، متوفر على الرابط التالي: <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/International-Criminal-Court-Prospects-for-an-Investigation-into-War-Crimes-in-Palestine.pdf>

على إجراء تحقيقات فعالة أو إصدار أحكام بحق المتهمين. في النهاية، تبقى قضية اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في النزاع الفلسطيني - الصهيوني موضوعاً معقداً للغاية يعكس التوترات السياسية والقانونية بين مختلف الأطراف المعنية.

المطلب الثاني: تأطير العمليات العسكرية وفق القانون الدولي

المطلب الثاني يتناول تأطير العمليات العسكرية على غرة في ضوء القانون الدولي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كانت هذه العمليات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا سيما في إطار تعريف جرائم الحرب. من خلال دراسة العمليات العسكرية للكيان الصهيوني في غزة، سيتم فحص مدى توافق هذه العمليات مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني، الذي يهدف إلى حماية المدنيين والأعيان المدنية أثناء النزاعات المسلحة. يشمل ذلك القواعد التي تحظر الهجمات العشوائية أو الهجمات التي تسبب أضراراً غير متناسبة للمدنيين أو للبنية التحتية المدنية.⁷

يستعرض هذا المطلب أيضاً التحديات التي يواجهها توثيق الانتهاكات المحتملة أثناء النزاعات المسلحة، خصوصاً في حالات الصراع المستمر مثل النزاع الفلسطيني - الصهيوني، حيث يصعب جمع الأدلة وتقديم الشهادات في ظل الظروف القاسية. من خلال مقارنة العمليات العسكرية للكيان الصهيوني في غزة مع سوابق قضائية مشابهة، يمكن فهم كيفية تطبيق القانون الدولي في سياقات مماثلة وما إذا كان يمكن أن تؤدي هذه السوابق إلى تعزيز العدالة الدولية في مثل هذه الحالات.

الفرع الأول: تعريف جرائم الحرب في القانون الدولي

يعالج الفرع الأول تعريف جرائم الحرب في القانون الدولي، مع التركيز على العمليات العسكرية وكيفية تعاملها مع المدنيين واستهداف الأعيان المدنية. القانون الدولي الإنساني، الذي يتضمن اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، يضع معايير محددة للحد من الأضرار التي تلحق بالمدنيين والأعيان المدنية خلال النزاعات المسلحة.⁸

يشير القانون إلى أن أي هجوم يهدف إلى التسبب في معاناة غير ضرورية للمدنيين أو يتسبب في أضرار غير متناسبة لهم أو للبنية التحتية يجب أن يُعتبر جريمة حرب. وفقاً للمبادئ الأساسية مثل التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وضرورة اتخاذ التدابير الاحترازية لحماية المدنيين، تُعتبر العمليات التي تؤدي إلى مقتل أو إصابة المدنيين دون تمييز أو تسبب في تدمير واسع النطاق للأعيان المدنية، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي.

إضافة إلى ذلك، استهداف الأعيان المدنية والبنية التحتية يشكل جريمة حرب إذا تم عمداً تدمير هذه الأهداف المدنية التي لا تشارك بشكل مباشر في العمليات العسكرية. الأمر الذي يشير إلى ضرورة تطبيق قوانين الحرب بحذر في سياقات النزاعات المسلحة، خاصة عندما يكون هناك تداخل بين الأهداف العسكرية والمناطق المدنية، كما في حالة العمليات العسكرية على غزة.

⁷ قانصو، علي: القانون الدولي الإنساني في سياق العمليات العسكرية، مجلة الدفاع اللبناني، العدد 117، تموز 2021، ص20.
⁸ الحمداني، محمد إبراهيم عبد الله: جرائم الحرب في القانون الدولي والمحكمة المختصة بنظرها، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2013، ص20.

أولاً: العمليات العسكرية والتعامل مع المدنيين

العمليات العسكرية التي تتضمن استهداف المدنيين تُعتبر من الانتهاكات الكبرى للقانون الدولي الإنساني. وفقاً للقانون الدولي، هناك مبدأ أساسي يُعرف بمبدأ "التمييز"، والذي ينص على ضرورة التفرقة بين الأهداف العسكرية والمناطق المدنية أثناء النزاعات المسلحة. يُلزم هذا المبدأ أطراف النزاع بتوجيه الهجمات فقط ضد الأهداف العسكرية المشروعة، بينما يجب تجنب الهجمات العشوائية أو تلك التي تُعرض المدنيين لمخاطر غير مبررة. في هذا السياق، يُفترض أن يتم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتقليل الأضرار التي تلحق بالمدنيين.

تحت هذا الإطار، العمليات العسكرية التي تؤدي إلى مقتل المدنيين أو إصابتهم، دون تمييز أو على نطاق واسع، تشكل خرقاً مباشراً للاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية. في الحروب الحديثة، بما في ذلك العمليات العسكرية في غزة، كانت هناك ادعاءات بأن الهجمات لم تُميز بما فيه الكفاية بين المدنيين والمقاتلين، وهو ما يرفع من احتمالية تصنيف هذه العمليات كجرائم حرب. الهجمات على المناطق السكنية أو المستشفيات أو المنشآت المدنية تُعدّ من بين الانتهاكات الرئيسية التي تسلط الضوء على فشل الالتزام بهذه المبادئ الأساسية.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز القانون الدولي مبدأ "لاحتراز" والذي يعني أن الأطراف المتحاربة يجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتجنب أو تقليل الخسائر في الأرواح المدنية قدر الإمكان. في النزاع الفلسطيني - الصهيوني، من المؤكد أن استخدام القصف الجوي أو المدفعي في المناطق المكتظة بالمدنيين يعكس تحديات كبيرة في تطبيق هذا المبدأ، خاصة عندما تكون الأهداف العسكرية مخفية أو متواجدة ضمن مناطق مدنية⁹.

ثانياً: استهداف الأعيان المدنية والبنية التحتية

يشكل استهداف الأعيان المدنية والبنية التحتية خلال العمليات العسكرية انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، الذي يحظر استهداف الأهداف المدنية بشكل مباشر. بموجب القانون الدولي الإنساني، تحديداً اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية، يُمنع تماماً استهداف أي منشآت مدنية أو بنية تحتية لا تساهم بشكل مباشر في الجهود الحربية. يشمل ذلك المدارس والمستشفيات والمنازل والمرافق العامة مثل محطات الكهرباء والمياه. تُعتبر هذه المنشآت جزءاً من الحياة اليومية للمدنيين، ولا ينبغي تدميرها إلا إذا كانت تُستخدم مباشرة في العمليات العسكرية.

في سياق العمليات العسكرية على غزة، كانت هناك ادعاءات متكررة باستهداف الكيان الصهيوني لمرافق مدنية وبنية تحتية أساسية، مثل شبكات المياه والكهرباء، بالإضافة إلى تدمير المباني السكنية. هذه الأفعال قد تُعتبر جرائم حرب إذا ثبت أنها تمت عن عمد ودون تمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية. قانونياً، أي هجوم يستهدف هذه الأعيان دون اعتبار للضرر الذي سُلحق بالمدنيين يُعد غير قانوني، خصوصاً إذا كانت الأضرار الناتجة غير متناسبة مع المكاسب العسكرية المتوقعة.

استهداف البنية التحتية لا يقتصر على تدمير المرافق فحسب، بل يمتد إلى التأثيرات طويلة المدى التي قد تُسهم في تعميق معاناة المدنيين، مثل قطع الإمدادات الأساسية للطاقة أو المياه. هذه الهجمات، بجانب أنها تُعد انتهاكاً لقانون الحرب، قد تؤدي أيضاً إلى

⁹ الفتلاوي، ازهر عبد الأمير: العمليات العدائية طبقاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، دار المنهل، بيروت لبنان، 2018، ص117.

تأخير أو تعطيل عمليات الإغاثة الإنسانية، مما يزيد من صعوبة الوضع الإنساني ويطيل أمد الصراع. في هذا السياق، يعكس القانون الدولي أهمية حماية البنية التحتية المدنية والاعتراف بها كجزء من حقوق الإنسان الأساسية في أي نزاع مسلح¹⁰.

الفرع الثاني: تحليل العمليات العسكرية على غزة في ضوء القانون الدولي

يتناول الفرع الثاني تحليل العمليات العسكرية على غزة في ضوء القانون الدولي، مع التركيز على توثيق الانتهاكات المحتملة ومقارنتها مع سوابق قضائية مشابهة. هذا التحليل يعد جزءاً أساسياً لفهم ما إذا كانت هذه العمليات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وما إذا كانت تندرج تحت جرائم الحرب. تعتبر عملية التوثيق أمراً بالغ الأهمية لتقديم الأدلة التي تدعم التحقيقات التي قد تجريها المحكمة الجنائية الدولية أو هيئات أخرى مختصة، وكذلك لفهم الأبعاد القانونية لهذه الانتهاكات.

من خلال مقارنة العمليات العسكرية على غزة مع سوابق قضائية مشابهة، يمكن أن تكشف عن كيفية تعامل المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الدولية الأخرى مع حالات مشابهة، مما يساعد على تحديد ما إذا كانت هذه العمليات تتماشى مع المبادئ التي تحكم النزاعات المسلحة أو ما إذا كانت تشكل تجاوزات جسيمة للقانون الدولي. هذا التحليل لا يقتصر فقط على دراسة الوقائع الواقعية، بل يتضمن أيضاً تقييماً قانونياً للأدوات القضائية المستخدمة في حالات مشابهة ونتائج تلك القضايا.

أولاً: توثيق الانتهاكات الصهيونية

توثيق الانتهاكات الصهيونية خلال العمليات العسكرية على غزة يعد أمراً بالغ الأهمية في فهم مدى تطابق هذه العمليات مع أحكام القانون الدولي الإنساني، الذي يلزم الأطراف المتحاربة بتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية. من خلال توثيق الانتهاكات، يتم جمع الأدلة التي يمكن استخدامها في المحاكم الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية لتحديد المسؤوليات. هذه الأدلة تأتي من مصادر متعددة، بما في ذلك تقارير المنظمات الدولية، وشهادات الضحايا، وبيانات من منظمات حقوق الإنسان مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية، بالإضافة إلى الصور والفيديوهات التي توثق الأحداث الميدانية.

التوثيق يشمل بشكل خاص الانتهاكات المتعلقة بالقصف العشوائي الذي يستهدف مناطق سكنية مكتظة بالمدنيين. كما تتضمن الانتهاكات استهداف البنية التحتية المدنية مثل محطات الكهرباء، شبكات المياه، المدارس، والمستشفيات. هذه الهجمات تضر بالمدنيين بشكل غير مباشر وتنتهك مبدأ التمييز الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني، الذي يفرض ضرورة الفصل بين الأهداف العسكرية والمدنيين. الشهادات المباشرة من الضحايا أو من الشهود على الأرض تساهم في رسم صورة واضحة للانتهاكات، كما أن التحقيقات الميدانية تقوم بجمع الأدلة الملموسة التي تؤكد حدوث هذه الانتهاكات، مثل تحليل الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية التي تظهر تدمير المباني المدنية.

توثيق الانتهاكات لا يقتصر فقط على تقديم الصور والفيديوهات، بل يشمل أيضاً التحقيقات التي تجرى على الأرض عبر فرق مختصة، بالإضافة إلى تحليلات قانونية تدعم الادعاءات بانتهاك المبادئ الأساسية للقانون الدولي. يتم تجميع هذه الأدلة على مدار

¹⁰ النسر، بلال علي. المجالي، رضوان محمود: الوجيز في القانون الدولي الإنساني ما بين الاعتبارات القانونية والسياسية، جوانب نظرية وتطبيقية، دراسة في بعض النماذج الدولية المعاصرة، دار المنهل، بيروت، 2012، ص284.

فترة طويلة من الزمن لتقديمها إلى هيئات دولية مثل الأمم المتحدة أو المحكمة الجنائية الدولية، التي تقيمها بدقة للتأكد من مدى مسؤولية الكيان الصهيوني عن هذه الانتهاكات.

ثانياً: مقارنة القضية مع سوابق قضائية مشابهة

مقارنة العمليات العسكرية للكيان الصهيوني على غزة مع سوابق قضائية مشابهة يمكن أن تقدم رؤية شاملة حول كيفية معالجة المحاكم الدولية لانتهاكات القانون الدولي في نزاعات مشابهة. تعتبر سوابق المحاكم الدولية، خاصة المحكمة الجنائية الدولية، أداة حاسمة في تحديد ما إذا كانت العمليات العسكرية قد تخالف القوانين الإنسانية الدولية. من الأمثلة المشهورة في هذا السياق قضية "رؤوس الحربة" في نزاع كوسوفو عام 1999، حيث تم توجيه اتهامات ضد القوات الصربية بارتكاب جرائم حرب تشمل الهجمات العشوائية على المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية. هذه القضية، رغم تعقيدها السياسي، أبرزت أهمية التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية وكيفية تأثير ذلك على محاكمة الأطراف المتورطة في النزاعات المسلحة¹¹.

وقضية أخرى يمكن مقارنتها هي قضية غزة نفسها في عام 2014، حيث تم توجيه اتهامات ضد الكيان الصهيوني بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين. المحكمة الجنائية الدولية لم تُصدر بعد حكماً نهائياً في هذه القضية، ولكنها فتحت تحقيقات أولية لتقييم ما إذا كانت الكيان الصهيوني قد ارتكب جرائم حرب خلال هذا النزاع. على الرغم من أن هذا التحقيق لم يصل إلى مرحلة الاتهام، فإنه يعكس التحديات القانونية التي يواجهها المجتمع الدولي عند محاكمة الجرائم التي ترتكبها أطراف متورطة في نزاع طويل الأمد ومعقد سياسياً. العديد من المحاكم الأخرى مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة، والتي حاکمت القادة العسكريين الصرب في التسعينيات، تطرقت أيضاً إلى موضوع الهجمات على الأعيان المدنية والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية. من خلال هذه السوابق، يمكن النظر في كيفية تصنيف الهجمات الصهيونية على غزة ضمن السياق نفسه، مع ضرورة أخذ التفاعلات السياسية والاقتصادية الدولية بعين الاعتبار.

المبحث الثاني: الآثار السياسية والقانونية لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية

يتناول هذا المبحث الآثار السياسية والقانونية لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في 2023، في سياق العمليات العسكرية على غزة. خصوصاً بعد أن صدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الصهيوني السابق يوآف غالانت، بالإضافة إلى القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إبراهيم المصري، بتهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. هذا القرار يثير العديد من التساؤلات حول جدواه، وإمكانية تنفيذه، والإجراءات المتبعة في مثل هذه الحالات¹².

سيتناول المبحث تأثير هذه الإحالة على العلاقات الدولية والنظام القانوني الدولي، بالإضافة إلى تأثيراتها المحتملة على النزاع الفلسطيني- الصهيوني. تُعد هذه القضية محورية في تعزيز أو تقويض فاعلية المحكمة الجنائية الدولية في مجال تطبيق العدالة الدولية، ويعكس التأثير السياسي لهذه الإحالة تأثيراً كبيراً على دور المحكمة وعلاقتها مع الدول الكبرى.

¹¹ Daskalovski Zidas, Bieber Florian: Understanding the war in Kosovo, Frank Class, 2003, p332.

¹² موقع فرنس 24 : ما هي الآثار المترتبة عن إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق نتنياهو و غالانت؟، تاريخ الدخول 2024/12/12، متوفر على الرابط التالي: [ما هي الآثار المترتبة عن إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق نتنياهو و غالانت؟](#)

من جهة أخرى، تتضمن الآثار السياسية لهذه الإحالة تأثيراً على المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والصهاينة، وسبل تحقيق العدالة والسلام في المنطقة. كما سيُبحث في كيفية تأثير هذه القضية على الوضع الداخلي في كل من فلسطين والكيان الصهيوني، بما في ذلك تعزيز المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية وتداعيات القضية على المجتمع الصهيوني. سيكون هذا المبحث ضرورياً لفهم أبعاد القضية في سياق السياسة الدولية والنزاع طويل الأمد بين الطرفين.

المطلب الأول: تأثير الإحالة على العلاقات الدولية والنظام القانوني الدولي

يتناول المطلب الأول في هذا المبحث التأثيرات المحتملة لإحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية على العلاقات الدولية والنظام القانوني الدولي. إذ يتعين دراسة المواقف المتباينة التي قد تتبناها الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من هذه الإحالة، ومدى تأثير التسييس على عمل المحكمة وأداء مهامها. إن المواقف السياسية المتباينة قد تؤثر في استقلالية المحكمة الجنائية الدولية، مما قد يؤدي إلى تأجيل أو إعاقة إجراءاتها. كما أن التفاعل بين النظام الدولي والدور الذي تقوم به المحكمة يمكن أن يبرز التحديات التي تواجهها المحكمة في ظل التأثيرات السياسية.

يُنظر أيضًا إلى انعكاسات الإحالة على مصداقية المحكمة الجنائية الدولية، فهذه القضية قد تكون اختباراً كبيراً لقدرة المحكمة على معالجة قضايا معقدة ومثيرة للجدل، مما يؤثر في الصورة العامة للمحكمة على مستوى العالم. علاوة على ذلك، فإن هذه القضية قد تكون مؤشراً على كيفية تعامل المحكمة مع قضايا مشابهة في المستقبل، حيث يمكن أن تؤثر سابقة قضائية في القرارات القانونية في النزاعات المستقبلية¹³.

الفرع الأول: موقف الدول الكبرى من إحالة الكيان الصهيوني

يعالج الفرع الأول من المطلب الأول موقف الدول الكبرى من إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهو موضوع بالغ الأهمية لفهم التأثيرات السياسية المحتملة لهذه الإحالة. تتباين مواقف الدول الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من هذه القضية بسبب الاختلافات في السياسات الخارجية والمصالح الاستراتيجية. تاريخياً، كانت الولايات المتحدة تدعم الكيان الصهيوني بشكل كبير على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتعارض أي تحركات دولية قد تؤثر سلباً على الكيان الصهيوني، بما في ذلك إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية. من جهة أخرى، بعض الدول الأوروبية قد تتخذ مواقف أكثر تنوعاً، حيث قد تدعو إلى محاسبة الكيان الصهيوني في إطار القانون الدولي، في حين أنها قد تكون مترددة في اتخاذ خطوات عملية ضدها بسبب العلاقات المعقدة في المنطقة.

تأثير التسييس على عمل المحكمة الجنائية الدولية يعتبر عاملاً محورياً في هذه السياق. المحكمة الجنائية الدولية تسعى للحفاظ على استقلالها القانوني، لكن في ظل التدخلات السياسية من القوى الكبرى، قد تتأثر مصداقية المحكمة وحيادها. إذ يمكن أن تؤدي الضغوط السياسية إلى تقليل فاعلية المحكمة في تنفيذ أحكامها، مما يعرقل العدالة الدولية ويزيد من صعوبة محاكمة الجرائم الدولية بشكل نزيه وعادل.

Ilyas, Muhammad Derfish: Implications & Analysis of the Crime of Aggression Against Gaza, Breach of International Criminal Law Amid the Israel-Hamas Conflict, International Journal of Business and Social Analytics, Vol. 1, No.1, 2024, Available: <https://ijbsa.com/index.php/ijbsa/article/view/8>

أولاً: موقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية

كان موقف الولايات المتحدة من إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية تاريخياً يتسم بالدعم الثابت للكيان الصهيوني. الولايات المتحدة كانت من بين أولى الدول التي لم توقع على معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية، وذلك بسبب مخاوفها من أن المحكمة قد تُستخدم ضد المصالح الأمريكية وحلفائها، بما في ذلك الكيان الصهيوني. كما قامت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتشديد مواقفها ضد المحكمة، مع اعتراضات على التحقيقات المتعلقة بالكيان الصهيوني وفلسطين. في هذا السياق، قدمت الولايات المتحدة دعماً دبلوماسياً وإعلامياً للصهاينة، معتبرة أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك صلاحية النظر في القضايا المتعلقة بفلسطين.

أما في ما يتعلق بالدول الأوروبية، فنتفاوت مواقفها بين دعم محاكمة الكيان الصهيوني وبين التزام الحذر في اتخاذ خطوات ملموسة، فالعديد من الدول الأوروبية تلتزم بموقف مؤيد لفلسطين في مجمل القضايا الدولية، ولكنها غالباً ما تتجنب اتخاذ مواقف حاسمة ضد الكيان الصهيوني خوفاً من التأثير على العلاقات السياسية والاقتصادية في المنطقة. فرنسا، على سبيل المثال، أكدت في أكثر من مناسبة دعمها للقضية الفلسطينية، لكنها في نفس الوقت أبدت تحفظات على إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الاعتبارات السياسية المعقدة في المنطقة. المملكة المتحدة تبنت مواقف مماثلة، حيث تتدد بانتهاكات حقوق الإنسان لكن لا تذهب إلى حد دعم إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة بشكل فعلي¹⁴.

في المجمل، الدول الأوروبية تتبنى موقفاً موازناً بين دعم الحقوق الفلسطينية والحفاظ على علاقات قوية مع الكيان الصهيوني، وهو ما يجعل من موقفها أكثر تعقيداً ومرونة مقارنة بالولايات المتحدة.

ثانياً: تأثير التسييس على عمل المحكمة الجنائية الدولية

بعد تأثير التسييس على عمل المحكمة الجنائية الدولية قضية محورية تؤثر في فاعليتها كمؤسسة قانونية دولية. المحكمة الجنائية الدولية تهدف إلى محاكمة الجرائم الأكثر خطورة التي تثير القلق العالمي، مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية. إلا أن تدخلات السياسة الدولية والتأثيرات الدبلوماسية قد تضعف من قدرتها على اتخاذ قرارات قانونية مستقلة. الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، غالباً ما تتأثر بمصالحها الاستراتيجية والسياسية، مما يساهم في تقليص قدرة المحكمة على العمل بحرية.

تسييس قضايا المحكمة يمكن أن يؤدي إلى اختيار انتقائي للملفات التي تحال إليها أو إعاقة التحقيقات المتعلقة بدول معينة، بما في ذلك الكيان الصهيوني. هذا التدخل السياسي يعزز من فكرة أن المحكمة قد تكون أداة للضغط السياسي، مما يضر بمصداقيتها ويقوض نظام العدالة الجنائية الدولية. فعلى سبيل المثال، رغم أن المحكمة الجنائية الدولية فتحت تحقيقاً في جرائم محتملة ضد الإنسانية من قبل القوات الصهيونية في غزة، فقد تعرضت لانتقادات حادة من دول غربية، مثل الولايات المتحدة، التي اعتبرت التحقيقات غير شرعية لأنها تشمل دولة غير عضو في المحكمة مثل الصهاينة. وهذا التسييس يثير تساؤلات حول استقلالية المحكمة، إذ أنه قد يؤدي إلى تجاهل أو عدم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الدول التي تتمتع بحماية دبلوماسية من القوى الكبرى.

¹⁴ فهمي، خالد مصطفى: الكيان الصهيوني امام محكمة العدل الدولية، جريمة الإبادة الجماعية وانتهاك القوانين الدولية، مجلة السياسة الدولية، دورية متخصصة في الشؤون الدولية تصدر عن مؤسسة الاهرام، الدراسة متوفرة على موقع المجلة تاريخ الدخول: 2024/12/15، على الرابط التالي :

<https://www.siyassa.org.eg/News/21755.aspx>

تأثير التسييس يمكن أن يعوق أيضًا قدرة المحكمة على تطبيق العدالة في النزاعات الأخرى. إذ أن الحساسيات السياسية قد تمنع المحكمة من اتخاذ إجراءات قانونية ضد بعض الدول المتورطة في نزاعات مشابهة، مما يقلل من فعالية المحكمة ويقوض من الثقة في قدرة النظام الدولي على محاكمة الجرائم على أساس محايد ومنصف¹⁵.

الفرع الثاني: انعكاسات الإحالة على المحكمة الجنائية الدولية

يتناول الفرع الثاني من هذا المطلب انعكاسات الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية على مصداقية المحكمة وأدائها في قضايا أخرى مشابهة. إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة في ظل النزاع الفلسطيني - الصهيوني ستشكل اختبارًا كبيرًا للمحكمة الجنائية الدولية من حيث قدرة المحكمة على اتخاذ قرارات محايدة ومستقلة في ظل الضغوط السياسية. إذا تم تعزيز مصداقية المحكمة من خلال محاكمة جادة وشفافة للجرائم المحتملة، فقد تساهم هذه القضية في تعزيز دور المحكمة كجهة رائدة في تطبيق العدالة الدولية. ومع ذلك، إذا تعرضت المحكمة لانتقادات شديدة بسبب تدخلات سياسية أو عدم قدرتها على متابعة الإجراءات ضد دول كبرى، فإن ذلك قد يقوض مصداقيتها.

أيضًا، فإن هذه القضية قد تؤثر في طريقة تعامل المحكمة مع قضايا مشابهة في المستقبل. إذا اعتُبرت إحالة الكيان الصهيوني سابقة هامة في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية، فقد تكون هذه القضية نموذجًا يحتذى به في محاكمة الجرائم الدولية في النزاعات المسلحة. وفي الوقت ذاته، قد يؤدي تسييس هذه القضية إلى تقليص قدرة المحكمة على التعامل مع القضايا المستقبلية بنفس المستوى من الحياد والمصداقية، خاصة في النزاعات التي تتضمن دولًا ذات نفوذ دولي كبير.

أولاً: تعزيز أو تقويض مصداقية المحكمة الجنائية الدولية

قد تسهم إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز مصداقية المحكمة إذا تم تنفيذ الإجراءات القانونية بشكل مستقل وشفاف، بعيدًا عن أي ضغوط سياسية. فالمحكمة الجنائية الدولية تم تأسيسها لتكون قضاءً مستقلاً يطبق العدالة الجنائية الدولية، وتعزز من مكانتها في الساحة القانونية العالمية عندما تتمكن من التعامل مع القضايا الكبرى دون الانحياز لأي دولة ذات نفوذ سياسي. إذا تم التحقيق بشكل جاد في العمليات العسكرية على غزة، وكان هناك اهتمام حقيقي بتطبيق القانون الدولي، فإن ذلك سيعزز من ثقة الدول والشعوب في المحكمة ويثبت أنها لا تُستخدم كأداة سياسية، بل كألية حقيقية للعدالة.

مع ذلك، تواجه المحكمة الجنائية الدولية تحديات كبيرة في تحقيق هذا الهدف بسبب التسييس المحيط بها. إذا تعرضت المحكمة لضغوط من الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة أو بعض الدول الأوروبية التي تدعم الكيان الصهيوني بشكل غير مشروط، فقد يؤدي ذلك إلى تشكيك في نزاهتها¹⁶.

¹⁵ الأشعل، عبد الله: التدايعات القانونية والسياسية لآمر " الجنائية الدولية" ضد الكيان الصهيوني ، جريدة الرؤية العمانية، الموقع الإلكتروني ، تاريخ الدخول 2024/12/16، متوفر على الرابط التالي : [التدايعات القانونية والسياسية لآمر "الجنائية الدولية" ضد الكيان الصهيوني | جريدة الرؤية العمانية](#)

¹⁶ قداش، حكيمة: تسييس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ودوره في تقويض فاعليتها، مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 15، العدد 3، ص 170.

فالدول المؤثرة في السياسة الدولية قد تستخدم تأثيرها لإعاقة التحقيقات أو التأثير في نتائجها، مما يخلق انطباعاً بأن المحكمة تُستخدم كأداة سياسية لحماية مصالح معينة. في حال حدوث ذلك، ستجد المحكمة نفسها في موقف صعب، حيث ستواجه انتقادات من الدول المعارضة على التحقيقات واتهامات بأن المحكمة لا تستطيع اتخاذ قرارات مستقلة في القضايا التي تشمل دولاً ذات نفوذ سياسي.

إلى جانب ذلك، قد تقود هذه القضايا إلى تقليص مصداقية المحكمة على المدى الطويل، حيث ستعتبر الدول الكبرى والمحكمة المحلية أن الإجراءات التي تتخذها المحكمة قد تكون مشوبة بالتحيزات السياسية، مما يضعف من قدرتها على التعامل مع قضايا مستقبلية بشكل فعال. من ثم، يصبح الحفاظ على مصداقية المحكمة الجنائية الدولية مرتبطاً بقدرتها على الفصل بين الاعتبارات القانونية والضغط السياسية، وأن تعمل كأداة مستقلة تحكم وفقاً للقانون الدولي وليس وفقاً للمصالح السياسية.

ثانياً: تأثير إحالة الكيان الصهيوني على قضايا أخرى مشابهة.

إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في سياق العمليات العسكرية على غزة قد يكون لها تأثير عميق على كيفية تعامل المحكمة مع قضايا مشابهة في المستقبل. إذا تعاملت المحكمة مع هذه القضية بشكل ناجح، مع احترام القانون الدولي ومبادئ العدالة، فقد يساهم ذلك في ترسيخ سابقة قوية لكيفية معالجة النزاعات المسلحة التي تشمل أطرافاً ذات وزن سياسي كبير. هذه السابقة قد تفتح الباب لمحاسبة الدول التي ارتكبت انتهاكات للقانون الدولي في سياقات مشابهة، وتضفي قوة أكبر على جهود المحكمة في التعامل مع النزاعات الأخرى، مثل تلك التي تشمل أطرافاً في مناطق مثل أوكرانيا أو ميانمار.

من جهة أخرى، إذا فشلت المحكمة في تنفيذ الإجراءات بشكل مستقل أو تم إعاقة التحقيقات بسبب ضغوط سياسية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تقويض فعالية المحكمة في قضايا مشابهة في المستقبل. مثل هذه النتيجة قد تؤدي إلى إحجام دول أخرى عن التوجه إلى المحكمة أو التعاون معها، مما يعرقل مساعي المحكمة لتحقيق العدالة الدولية. الدول التي تجد نفسها في وضع مشابه للكيان الصهيوني قد تستخدم هذا الفشل كحجة لتجنب محاسبتها على أفعالها، مما يعزز البيئة التي تسمح بالإفلات من العقاب¹⁷.

علاوة على ذلك، إذا كانت إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية تؤدي إلى مزيد من التسييس أو التحديات القانونية التي تعيق سير العدالة، فقد يصبح من الصعب للمحكمة معالجة القضايا المماثلة في المستقبل بنفس الحياد والنزاهة. هذا قد يؤثر على مصداقية المحكمة بين الدول التي تعتبرها كأداة لتحقيق العدالة، وبين تلك التي تعتقد أنها أداة في يد القوى الكبرى.

المطلب الثاني: تأثير الإحالة على النزاع الفلسطيني - الصهيوني

إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية على خلفية العمليات العسكرية في غزة قد تؤثر بشكل كبير على النزاع الفلسطيني - الصهيوني، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي الداخلي في كل من فلسطين والكيان الصهيوني. على الصعيد السياسي، فإن هذه الإحالة قد تفتح باباً جديداً في المفاوضات بين الأطراف المعنية، سواء من خلال التأثير على الرأي العام أو عن طريق ضغوط دولية تساهم في دفع الأطراف إلى التوصل إلى حلول سياسية دائمة. على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية تهدف إلى تحقيق

¹⁷ قداش، حكيمة : المرجع السابق: ص 175.

العدالة الجنائية، إلا أن تداعياتها قد تشمل أيضًا محاولة فرض نوع من التوازن في المفاوضات بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان، والمطالب الفلسطينية بالعدالة.

من الناحية الداخلية، فإن تداعيات هذه الإحالة قد تساهم في تعزيز المطالب الفلسطينية بإحقاق العدالة الدولية، مما قد يعزز موقف السلطة الفلسطينية في المفاوضات الدولية. في المقابل، في الكيان الصهيوني، قد تتثير هذه القضية ردود فعل مختلفة، بما في ذلك تعزيز المشاعر الوطنية المتشددة، أو التأثير على السياسات الداخلية، حيث ستجد السلطات الصهيونية نفسها تحت ضغط داخلي ودولي لمواجهة هذه القضية.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، أصدرت المحكمة مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الصهيوني السابق يوآف غالانت، ومحمد دياب إبراهيم المصري (المعروف بمحمد الضيف)، القائد العام لكتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

أشارت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إلى أن قرار قضاة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق اثنين من كبار المسؤولين الصهاينة ومسؤول في حركة "حماس"، رغم المعارضة الشديدة من أطراف مثل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، يُعد خطوة تستحق الدعم الدولي¹⁸.

الفرع الأول: أثر الإحالة على المفاوضات السياسية

الخطوات القضائية التي قد تؤدي إلى المساءلة الدولية يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على مسار المفاوضات السياسية بين الفلسطينيين والصهاينة. من جهة، قد يسهم الضغط الدولي المترتب على هذه الإجراءات في تحفيز الأطراف للتفاوض نحو تسويات سلمية تركز على العدالة وحقوق الإنسان. هذه الخطوة قد تفتح المجال لمناقشات تتعلق بالمساءلة وتعيد التأكيد على أهمية احترام القوانين الدولية. من جهة أخرى، فإن ردود الفعل من الجانبين قد تختلف بشكل كبير. الفلسطينيون قد يرون فيها فرصة تاريخية لتحقيق العدالة، بينما قد ترى الكيان الصهيوني في هذه الخطوة تهديدًا لمكانتها الدولية واستقرارها الداخلي، ما قد يزيد من التوترات السياسية ويؤثر على تقدم عملية السلام.

أولاً: دور المحكمة الجنائية الدولية في تحقيق العدالة والسلام.

المحكمة الجنائية الدولية تلعب دورًا مهمًا في تحقيق العدالة والسلام من خلال عملها على محاسبة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جماعية. المحكمة تهدف إلى تحقيق العدالة عن طريق محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، مما يعزز من تطبيق العدالة الجنائية على مستوى عالمي ويعكس التزام المجتمع الدولي بحماية حقوق الإنسان. كما أن

¹⁸ الموقع الرسمي لهيومن رايتس ووتش: فلسطين، مذكرات اعتقال "الجنائية الدولية" تحيي أمل العدالة، على الحكومات الدفاع عن المحكمة وسط ضغط متزايدة، تاريخ الدخول 2024/12/16، متوفر على الرابط التالي: <https://www.hrw.org/ar/news/2024/11/21/palestine-icc-warrants-revive-hope-long-delayed-justice>

محاكمة الجرائم المرتكبة في النزاعات المسلحة يمكن أن تساهم في استعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة، حيث يُتوقع أن تحفز المحاكمات السلمية على اتخاذ إجراءات لمحاسبة المتورطين، وبالتالي تحسين الظروف في المناطق المتأثرة بالنزاع¹⁹.

علاوةً على ذلك، تعتبر المحكمة أداة أساسية لتحقيق السلام، حيث يساهم تطبيق القانون الدولي في تقليل احتمالات التصعيد والصراع في المستقبل. عندما يدرك الأطراف في النزاع أن انتهاكاتهم قد تُعرضهم للمساءلة الدولية، قد يكونون أكثر ميلاً للجوء إلى الحلول السلمية. يمكن أن تعمل المحكمة على خلق بيئة تشجع الأطراف على الالتزام بالاتفاقات السياسية والسعي إلى التسويات بدلاً من المواجهة العسكرية. في هذا السياق، يمكن للمحكمة أن تساهم في تعزيز استقرار الدول المتأثرة بالنزاعات من خلال ضمان المساءلة.

ومع ذلك، يظل دور المحكمة في تحقيق العدالة والسلام معقداً ويعتمد بشكل كبير على التعاون الدولي ومدى التزام الدول بتنفيذ قرارات المحكمة. فالتحديات التي تواجهها المحكمة تشمل التسييس والمواقف المعارضة من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة، التي يمكن أن تعرقل أو تقوض فعالية المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، في سياقات النزاع مثل النزاع الفلسطيني- الصهيوني، قد يؤدي استخدام المحكمة كأداة سياسية إلى تعقيد العملية السلمية، خاصة إذا رأت الأطراف المعنية أن المحكمة ليست محايدة أو أن إجراءاتها قد تتسبب في زيادة التوترات بدلاً من تسويتها.

ثانياً: ردود الفعل الفلسطينية والصهيونية.

ردود الفعل على الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تختلف بشكل كبير بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني. من الجانب الفلسطيني، تُعتبر المحكمة الجنائية الدولية وسيلة هامة لتحقيق العدالة والمساءلة عن الانتهاكات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية، خاصة في ظل استمرار العمليات العسكرية الصهيونية والتهديدات المتواصلة للمدنيين. الفلسطينيون يرون في هذه الإحالة خطوة هامة نحو الاعتراف بالحقوق الفلسطينية على المستوى الدولي، فضلاً عن كونها وسيلة للضغط على الكيان الصهيوني لكي تتحمل المسؤولية عن أفعالها. إلى جانب ذلك، يعتبر العديد من الفلسطينيين أن محاكمة القادة الصهاينة في المحكمة قد تساهم في إنهاء الإفلات من العقاب وتدفع المجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف أكثر قوة حيال الانتهاكات المستمرة.

في المقابل، فإن رد فعل الصهاينة على إحالة المحكمة الجنائية الدولية في هذا السياق كان شديد الانتقاد. الحكومة الصهيونية تعتبر أن المحكمة ليست محايدة وأنها ميسمة، وتستند إلى رفضها الاعتراف بولاية المحكمة الجنائية الدولية على القضايا المتعلقة بفلسطين، على اعتبار أن فلسطين ليست دولة عضو في المحكمة. من وجهة نظر الكيان الصهيوني، تشكل الإحالة تهديداً كبيراً لمصالحها الأمنية والسياسية، حيث يمكن أن تؤدي إلى استهداف قادتها العسكريين والسياسيين بتهم جرائم الحرب.

أما بعد صدور القرارات عن المحكمة ردّ الكيان الصهيوني بغضب على قرارات المحكمة الجنائية الدولية، حيث وصفته بأنها "معادية للسامية" و"غير شرعية". وأكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت أن القرارات لن تمنع الكيان الصهيوني

¹⁹ Daniel D. Ntanda Nsereko: The Role of the International Criminal Tribunals in the Promotion of Peace and Justice: The Case of the International Criminal Court. Crim Law Forum 19, 2008, p373.

من "الدفاع عن نفسها". كما وصف المسؤولون الصهاينة القرار بأنه سابقة خطيرة، متهمين المحكمة بالتحيز لصالح "الإرهاب". المعارضة والائتلاف داخل الكيان الصهيوني أجمعت على رفض القرار، معتبرين أنه يساوي بين الصهاينة وحماس²⁰.

في حين رحبت السلطات الفلسطينية وحركة حماس بالقرارات، معتبرة إياها انتصاراً للعدالة الدولية وخطوة مهمة نحو محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الفلسطينيين. حركة حماس وصفت القرار بأنه تصحيح لمسار الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، ودعت المحكمة إلى توسيع المحاسبة لتشمل جميع قادة الاحتلال. في السياق نفسه، أشادت حركة فتح والسفارة الفلسطينية في بريطانيا بالقرار، واعتبروه خطوة نحو تحقيق العدالة واستعادة مصداقية النظام الدولي.

الفرع الثاني: تداعيات القضية على الوضع الداخلي في فلسطين والكيان الصهيوني

تداعيات القضية الفلسطينية على المحكمة الجنائية الدولية لها تأثيرات عميقة على الوضع الداخلي في كل من فلسطين والصهاينة. بالنسبة للفلسطينيين، فإن إحالة القضايا المتعلقة بانتهاكات الصهاينة إلى المحكمة تمثل فرصة لتأكيد مطالبهم بالعدالة الدولية وتحقيق مساءلة للجرائم المرتكبة في حقهم. هذه الإحالة قد تحسن من وضعهم في الساحة الدولية وتُسهم في تعزيز مصداقيتهم أمام المجتمع الدولي، فضلاً عن كونها دعماً لحركات حقوق الإنسان الفلسطينية. أما في الكيان الصهيوني، فإن هذه القضايا قد تخلق صراعات داخلية حول كيفية التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وقد تؤدي إلى تأثيرات على السياسة الداخلية والمواقف السياسية تجاه الحقوق الفلسطينية، مما قد يزيد من الانقسامات الداخلية حول قضايا الأمن والسلام.

تداعيات القضية الفلسطينية على المحكمة الجنائية الدولية لها تأثيرات عميقة على الوضع الداخلي في كل من فلسطين والكيان الصهيوني. بالنسبة للفلسطينيين، فإن إحالة القضايا المتعلقة بالانتهاكات الصهيونية إلى المحكمة تمثل فرصة لتأكيد مطالبهم بالعدالة الدولية وتحقيق مساءلة للجرائم المرتكبة في حقهم. هذه الإحالة قد تحسن من وضعهم في الساحة الدولية وتُسهم في تعزيز مصداقيتهم أمام المجتمع الدولي، فضلاً عن كونها دعماً لحركات حقوق الإنسان الفلسطينية. أما في الكيان الصهيوني، فإن هذه القضايا قد تخلق صراعات داخلية حول كيفية التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وقد تؤدي إلى تأثيرات على السياسة الداخلية والمواقف السياسية تجاه الحقوق الفلسطينية، مما قد يزيد من الانقسامات الداخلية حول قضايا الأمن والسلام²¹.

أولاً: تعزيز المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية

إحالة القضايا المتعلقة بالانتهاكات الصهيونية إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تعزز بشكل كبير المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية. من خلال هذه الإحالة، يأمل الفلسطينيون في أن يتم تحقيق المساءلة الدولية عن الجرائم المرتكبة ضدهم، سواء كانت جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، التي تُرتكب خلال العمليات العسكرية الصهيونية في غزة والضفة الغربية. من خلال المحكمة الجنائية الدولية،

²⁰ موقع BBC News عربي: بين ترحيب وإدانات، ردود فعل واسعة حول اصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وغالانت والضيف، تاريخ الدخول 2024/12/16، متوفر على الرابط التالي: <https://www.bbc.com/arabic/articles/clvg7461Indo>

²¹ Matthews, Heidi: How Israel's war in Gaza is Testing The ICJ & ICC, DAWN, 2024, Available: https://dawnmena.org/how-israels-war-in-gaza-is-testing-the-icj-and-the-icc/?gad_source=1&gclid=Cj0KCQiAvP-6BhDyARIsAJ3uv7aNnt-G4guKMc_OSrtztZSYXXIMj0-qqvmbMygTR1yFIWcFICDntcaAnYEEALw_wcB

يسعى الفلسطينيون إلى فرض نوع من الضغط الدولي على الكيان الصهيوني للحد من الانتهاكات المتكررة، وبالتالي تحقيق العدالة للأُسرى الفلسطينيين، المدنيين الذين يتعرضون للقصف، وعائلات الضحايا.

إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الإحالة في زيادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، حيث أنها تجذب الاهتمام العالمي نحو ممارسات الكيان الصهيوني وتضعها تحت المراقبة القانونية الدولية. هذا يساهم في جعل القضية الفلسطينية جزءاً من النقاشات الدولية المستمرة حول حقوق الإنسان، وتقديم دعم معنوي وسياسي كبير للحقوق الفلسطينية في مختلف المنتديات الدولية. يشعر الفلسطينيون أن هناك فرصة حقيقية لتغيير الواقع الحالي، خصوصاً في ظل تعزيز الوعي العام حول الانتهاكات المرتكبة، ما قد يؤدي إلى زيادة الضغط على الكيان الصهيوني من قبل المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان.

ثانياً: تأثير القضية على المجتمع الصهيوني ومؤسساته.

تأثير إحالة القضية الفلسطينية إلى المحكمة الجنائية الدولية على المجتمع الصهيوني ومؤسساته سيكون معقداً ومتنوعاً. من جانب، قد يتسبب هذا في تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية داخل الكيان الصهيوني، حيث أن القضية الفلسطينية وتداعياتها على المحكمة الجنائية الدولية تعد مصدراً للخلافات بين مختلف التيارات السياسية في الكيان الصهيوني. في هذا السياق، هناك تباين بين مؤيدي اليمين الذين يعتبرون المحكمة تهديداً لأمن الكيان الصهيوني ويشعرون بالقلق من تداعيات ذلك على القيادة العسكرية والسياسية الصهيونية، وبين اليسار الصهيوني الذي قد يرى في هذه الإحالة فرصة لتحقيق العدالة والسلام.

بالنسبة للمؤسسات الصهيونية، قد تؤثر هذه القضية على استراتيجياتها القانونية والدبلوماسية، حيث ستحتاج الكيان الصهيوني إلى استجابة متماسكة لمواجهة التهديدات القانونية المحتملة من المحكمة. كما أن هناك تأثيراً اقتصادياً أيضاً، فقد يتعرض الكيان الصهيوني لضغوط دبلوماسية من دول متعددة تساند المحكمة الجنائية الدولية، مما قد ينعكس على علاقاتها مع حلفائها الرئيسيين مثل الولايات المتحدة وأوروبا. علاوة على ذلك، يمكن أن تساهم هذه القضايا في زيادة حالة الاستقطاب داخل المجتمع الصهيوني بين أولئك الذين يدعمون عمليات الدفاع عن النفس العسكرية ضد الفلسطينيين، وأولئك الذين يطالبون بمزيد من المساءلة والتزام القيم الإنسانية والدولية.

الخاتمة

إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في 2023 بشأن العمليات العسكرية على غزة تثير العديد من القضايا القانونية والسياسية التي تسلط الضوء على تعقيدات القانون الدولي في النزاعات المسلحة.

أولاً: الاستنتاجات

من خلال استعراض الآثار القانونية لهذه الإحالة، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات المهمة:

1. الجدل حول اختصاص المحكمة: رغم أن المحكمة الجنائية الدولية تعتبر السلطة القضائية العليا للجرائم الدولية، فإن القضايا المتعلقة بالكيان الصهيوني وفلسطين تثير تساؤلات قانونية بشأن الولاية القضائية، خصوصاً في ظل التحديات المتعلقة بالاعتراف بفلسطين كدولة عضو في المحكمة. هذا الجدل قد يعيق فعاليتها في محاكمة القضايا المتعلقة بالصراع الفلسطيني-الصهيوني.

2. **الآثار السياسية على العلاقات الدولية:** الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية قد تؤدي إلى توترات دبلوماسية بين الكيان الصهيوني والدول الداعمة له، خاصة الولايات المتحدة، من جهة، والدول الأوروبية وبعض الدول العربية من جهة أخرى. هذا التوتر قد يعقد العلاقات الدولية ويؤثر على موقف المحكمة في سياق القضايا المستقبلية.

3. **تأثير الإحالة على النزاع الفلسطيني- الصهيوني:** من الناحية السياسية، قد تساهم الإحالة في تعزيز المطالب الفلسطينية بالعدالة الدولية وحقوق الإنسان، ما قد يساهم في زيادة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية. في المقابل، قد يواجه المجتمع الصهيوني تحديات قانونية وسياسية تؤثر على استقرار الوضع الداخلي، حيث قد يؤدي هذا إلى انقسامات بين الأحزاب والمواطنين حول التعامل مع المحكمة.

4. **التحديات المستقبلية:** على الرغم من أهمية الإحالة، فإن تطبيق العدالة في هذا السياق قد يواجه صعوبات بسبب التسييس المحتمل للقضية، وكذلك بسبب تعقيدات الإجراءات القانونية التي قد تؤخر محاكمة القضايا.

ثانياً: تقييم جدوى إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية

تقييم جدوى إحالة الكيان الصهيوني إلى المحكمة الجنائية الدولية في 2023 بشأن العمليات العسكرية على غزة يتطلب النظر في عدة جوانب قانونية وسياسية.

١- **من الناحية القانونية:** الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية تعد خطوة مهمة في سياق محاسبة الأطراف المتورطة في ارتكاب جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية. إذ تتيح المحكمة فرصة لتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين، وهو أمر طالما نادى به المدافعون عن حقوق الإنسان. ومع ذلك، تبقى الإشكاليات القانونية المتعلقة باختصاص المحكمة، خاصة في ما يتعلق بوضع فلسطين كدولة عضو في المحكمة، تحدياً كبيراً قد يقوض فاعلية هذه الإحالة. علاوة على ذلك، تبقى الإحالة عرضة لتأثيرات السياسة الدولية، حيث أن الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي قد تؤثر في سياق الإجراءات القضائية أو حتى تعرقها.

٢- **من الناحية السياسية:** على الرغم من الأمل في أن تساهم المحكمة في تحقيق العدالة، فإن الجدوى السياسية لهذه الإحالة قد تكون محدودة في ظل غياب دعم قوي من بعض الدول، فضلاً عن التحديات التي قد تواجهها المحكمة في تنفيذ حكمها في ظل تحالفات سياسية ودبلوماسية قوية تدعم الكيان الصهيوني. كما أن ردود فعل الكيان الصهيوني قد تؤدي إلى تصعيد الأزمة السياسية، مما يعيق التوصل إلى تسوية سلمية في الصراع الفلسطيني- الصهيوني.

٣- **فيما يتعلق بالآثار على النزاع:** قد تساهم الإحالة في زيادة الضغوط الدولية على الكيان الصهيوني، وتعزيز المواقف الفلسطينية المطالبة بالعدالة الدولية. لكن من جهة أخرى، قد تؤدي إلى مزيد من تعميق الاستقطاب في المجتمع الصهيوني وزيادة منسوب الاحتقان في المنطقة، مما يجعل من الصعب تحقيق حلول سياسية مستدامة.

ثالثاً: توصيات لتعزيز العدالة الدولية في النزاعات المسلحة.

لتعزيز العدالة الدولية في النزاعات المسلحة، من المهم التركيز على عدة مجالات رئيسية:

1. **تعزيز الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية:** يجب دعم قبول الدول الكبرى لولاية المحكمة الجنائية، وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في محاكمات تتعلق بالصراعات الطويلة مثل النزاع الفلسطيني- الصهيوني.

2. الشفافية والمساءلة في التحقيقات: تعزيز الشفافية في الإجراءات القضائية وضمان عدم تسييس القضايا، مما يسهم في رفع مصداقية المحكمة.
3. دعم المجتمع الدولي: ينبغي على الدول الأعضاء دعم تنفيذ قرارات المحكمة الجنائية، وضمان محاسبة الأطراف المتورطة في الانتهاكات.
4. العدالة الانتقالية: تطوير آليات تسوية النزاعات التي توازن بين العدالة الجنائية والمصالحة الوطنية، مع توفير آليات تعويض للضحايا.
5. التعاون مع منظمات حقوق الإنسان: التعاون مع المنظمات الحقوقية يعزز من جمع الأدلة وتوثيق الانتهاكات، مما يقوي قدرة المحكمة على اتخاذ قرارات عادلة.

إتباع هذه التوصيات يعزز العدالة الدولية في النزاعات المسلحة ويوفر محاسبة عادلة للمتورطين في الجرائم.

المصادر والمراجع:

- International Criminal Court. (1998). Rome Statute of the International Criminal Court. Retrieved from <https://www.icc-cpi.int>
- International Committee of the Red Cross. (1949). Geneva Conventions and Additional Protocols. Retrieved from <https://www.icrc.org>
- United Nations. (1967). Security Council Resolution 242. Retrieved from <https://www.un.org>
- United Nations. (2012). General Assembly Resolution 67/19. Retrieved from <https://www.un.org>
- United Nations. (2016). Security Council Resolution 2334. Retrieved from <https://www.un.org>
- Amnesty International. (2023). Reports on Human Rights Violations in Gaza. Retrieved from <https://www.amnesty.org>
- Human Rights Watch. (2023). Gaza Under Fire: Violations of International Law. Retrieved from <https://www.hrw.org>
- Office of the High Commissioner for Human Rights. (2023). Reports on the Situation in Palestine. Retrieved from <https://www.ohchr.org>
- United Nations Human Rights Council. (2023). Commission of Inquiry Report on Gaza. Retrieved from <https://www.un.org>
- Cassese, A. (2008). International Criminal Law: Cases and Commentary. Oxford University Press.
- Quigley, J. (2010). The Statehood of Palestine: International Law in the Middle East Conflict. Cambridge University Press.
- Shaw, M. N. (2017). International Law. Cambridge University Press.
- Sneddon, M. (2015). International Humanitarian Law in Armed Conflicts. Routledge.
- Al-Maqdadi, F. (2016). The Palestinian Issue: Legal and Political Dimensions. Beirut: Dar Al-Kutub.
- American Journal of International Law. (2021). Statehood and ICC Jurisdiction over Palestine, 115(3), 412–436.
- International Review of the Red Cross. (2023). Accountability for Violations in Gaza, 105(2), 215–237.

- Middle East Policy Journal. (2022). The ICC's Role in the Palestine-Israel Conflict, 29(1), 67–83.
- European Journal of International Law. (2023). Challenges Facing the ICC in Political Conflicts, 34(4), 389–410.
- Journal of International Criminal Justice. (2023). Prosecuting War Crimes in Gaza: Legal Perspectives, 21(2), 145–162.
- International Criminal Court. (2023). Case Information: Palestine. Retrieved from <https://www.icc-cpi.int>
- United Nations. (2023). Palestinian Issues. Retrieved from <https://www.un.org>
- Human Rights Watch. (2023). Reports on Gaza Operations. Retrieved from <https://www.hrw.org>
- Amnesty International. (2023). Civilian Targeting in Gaza. Retrieved from <https://www.amnesty.org>
- International Committee of the Red Cross. (2023). Legal Aspects of the Gaza Conflict. Retrieved from <https://www.icrc.org>
- . Retrieved from غزة الانتهاكات الإسرائيلية في غزة . Retrieved from <http://www.pchrgaza.org>
- . Retrieved from <http://mezan.org> مركز الميزان لحقوق الإنسان (2023). توثيق الانتهاكات في الأراضي المحتلة . Retrieved from <http://mezan.org>
- جامعة الدول العربية. (2023). تقارير القضية الفلسطينية. القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- . Retrieved from الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (2023). القانون الدولي الإنساني في النزاعات العربية . Retrieved from <https://www.anhri.net>
- المعهد العربي لحقوق الإنسان (2023). تحليل قانوني للانتهاكات في فلسطين. بيروت: المعهد العربي.
- القانون الأساسي الفلسطيني (2003). الدستور الفلسطيني المؤقت. رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية.
- . Retrieved from محكمة العدل الدولية (2004). الرأي الاستشاري حول الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية . Retrieved from <https://www.icj-cij.org>

“Implications of Referring the Zionist Entity to the International Criminal Court for the Aggression on Gaza”

Researcher:

Fayez Mohammad Hijazi¹

¹PhD student in the Department of Law, Faculty of Law, Islamic University of Lebanon, Beirut, Lebanon.

Abstract:

This research explores the role of the International Criminal Court (ICC) as a permanent international judicial body established under the Rome Statute to prosecute major international crimes such as war crimes and crimes against humanity. The study focuses on the escalation of military operations by the Israeli entity in Gaza in 2023 and the resulting legal and political ramifications.

The research highlights the importance of documenting the legal violations committed by the Israeli entity, emphasizing efforts to end impunity and achieve international justice. Among its objectives, the study aims to analyze the legal foundations for referring the Israeli entity to the ICC, assess the military operations in Gaza within the context of international humanitarian law, and examine the political and legal implications of such a referral.

The research centers on a pivotal question: Will the referral of the Israeli entity to the ICC contribute to achieving international justice, or will political and legal obstacles hinder this goal?

The study addresses several key areas. First, it examines the legal basis for the referral, including the ICC's jurisdiction over Palestinian-related cases and legal challenges such as Palestine's status as a member state. Second, it provides a legal framing of the military operations, focusing on the definition of war crimes under international law, documenting the targeting of civilians and infrastructure, and comparing these acts to similar judicial precedents. Third, it discusses the political and legal impacts of the referral, including its influence on international relations, the ICC's role in achieving justice and peace, and the implications of the referral for the Israeli-Palestinian conflict.

In conclusion, the research emphasizes the importance of strengthening the ICC's role in holding perpetrators accountable for crimes while underlining the need for international transparency and collaboration to achieve justice. It offers recommendations to enhance international justice in armed conflicts, including strengthening the ICC's jurisdiction, ensuring transparency and accountability in investigations, encouraging international support for the implementation of ICC decisions, developing transitional justice mechanisms, and fostering cooperation with human rights organizations.

Keywords: International Criminal Court (ICC), International humanitarian law, War crimes, Israeli-Palestinian conflict, International justice.